تداعيات النمو الاقتصادي ولامساواة الدخول على الفقر
– أدلة من ليبيا –

د. يوسف يخلف مسعود
أستاذ مساعد بعلم الاقتصاد
الجامعة المفتوحة– جنزور – شهداء عبد الجليل
Dr.yusef@yahoo.com

د. سامي عمر ساسي
محاضر بعلم الاقتصاد
الجامعة المفتوحة– جنزور – شهداء عبد الجليل
salahsasi67@yahoo.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة البينية في إطار مثلث النمو الاقتصادي ولامساواة الدخول والفقر في ليبيا خلال الفترة 1996– 2019م، وتم استخدام أسلوب "V. Autoregressive Model" لتقدير العلاقة بين متغيرات دوال الدراسة، واستخدم معامل "Theil Index" كمؤشر لعدم مساواة الدخول بالاقتصاد الليبي ومعدل الاستهلاك الفردي كممثل لمعدل الفقر، وعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو الاقتصادي. أظهرت النتائج أن مستويات الفقر (POV_{-1}) وتفاوت الدخول (INQ_{-1}) للسنة السابقة يرتبطان بعلاقة طردية مع مستويات الفقر للسنة اللاحقة (POV)، ويتمتع متغير تفاوت الدخول بمرونة عالية مع متغير الفقر للسنة اللاحقة. أما متغير انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي للسنة السابقة (GRW_{-1}) يؤدي لزيادة مستوى الفقر للسنة اللاحقة. في حين أظهرت النتائج عدم وجود آثار على مستويات الفقر في الاقتصاد الليبي لكل من متغيري معدل التضخم (INF_{-1})، ومستوى الاستقرار السياسي والأمني للدولة (Ps_{-1}).

الكلمات الدالة: الفقر، لامساواة الدخول، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الليبي، مؤشر ثايل "Theil Index".

المقدمة:

تكتسب الدراسات الخاصة بتوزيع الدخل أهمية كبيرة في الدراسات التنموية، والتي تُعنى بقضايا الرفاه الاجتماعي. فتوزيع الدخل بين الأفراد يبين مدى العدالة التي يتمتع بها المجتمع، فالعبرة في التنمية الاقتصادية ليست تنمية الدخل الوطني فحسب، وإنما العبرة في حسن توزيعه بين الأفراد، فقد يزداد الدخل الوطني ولا يزيد دخل غالبية الأفراد، مما يؤدي إلى سخط وعدم رضا المجتمع على الحكومة، والتي تعد مسئولة إلى حد ما عن كيفية حصول هؤلاء الأفراد على نصيبهم من ثمرات التنمية. وأظهرت العديد من الدراسات الحديثة التي شملت عدد كبير من البلدان النامية أن النمو الاقتصادي الذي شهدته الدول صاحبه عموما زيادة في التفاوت في توزيع الدخل، وأصبح واضحًا بأنه من خلال عملية النمو الاقتصادي تراجعت بعض الفئات الفقيرة لا في حصصها النسبية من الدخول فحسب، وإنما حتى في المستويات المطلقة منها. (عدالة وكبداني، 2013، ص 96)

وبالتالي من المفترض أن تعد مشكلة توزيع الدخل من القضايا التي تحتل أولويات متخذ القرار وصانع السياسة الاقتصادية في دول العالم قاطبة وليبيا بشكل خاص، حيث يشدد العديد من الاقتصاديين على أهمية العدالة في توزيع الدخول، لما لها من تداعيات مباشر على ظاهرة الفقر في كل بلدان العالم. وبالتالي يرتبط الفقر بعنصرين رئيسيين، الأول هو النمو الاقتصادي، والثاني هو توزيع الدخل. فكلما انعكس النمو الاقتصادي في الحد من تفاوت الدخول، أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الفقر بتلك البلد. فظاهرة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر أصبحت مشكلة تتسع هوتها يوما بعد يوم في البلدان النامية بشكل عام وفي الاقتصاد الليبي بشكل خاص، وهذا يعود إلى غياب البرامج الحقيقية والفاعلة الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، وإن وجدت فأغلبها منيت بالفشل بسبب زيادة مستوى الفقر والاختلاف في التوزيع النمو الاقتصادي.

وبالتالي تتبلور مشكلة الدراسة في التعرف على تداعيات العلاقة بين أجزاء المثلث المختلفة للنمو الاقتصادي وتوزيع الدخول والفقر في الاقتصاد الليبي.

ويرتكز هدف الدراسة الرئيس على تحليل ونقاش تداعيات العلاقة بين النمو الاقتصادي وتفاوت الدخول حول الاقتصادات في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي، فقيرها وغنيها، وذلك عبر الجزء التالي والخاص بالدراسات السابقة هذا بشكل عام، ومن ثم التركيز على الاقتصاد الليبي بشكل خاص.

وتكمن منهجية الدراسة في تحليل أثر الزمن على متغيرات دالة الدراسة للفترة 1996 وحتى 2019م، وذلك بإجراء اختبارات جذور الوحدة، واستخدام أسلوب "V. Autoregressive Model" لتقدير العلاقة بين متغيرات دوال الدراسة، وتتركز الحدود المكانية على الاقتصاد الليبي.

الدراسات السابقة:

إن تفسير تداعيات العلاقة بين النمو الاقتصادي وتفاوت الدخول على مستويات الفقر ليس بالأمر البسيط بل المشكلة أكثر تعقيد مما قد يعتقده البعض، وهذا ما تعكسه الدراسات السابقة في نتائجها. حيث أظهرت دراسة على الاقتصاد الياباني للفترة 1996– 2002م، أن معدل الفقر مرتفع جدًا في اليابان، ويحتل لديها المرتبة الثالثة بين الدول المتقدمة، فبعد دراسة سبب ارتفاع معدل الفقر، لتصل 15.3٪، تجري بعض المناقشات حول من هم الفقراء ومدى خطورة حالتهم. (Tachibanaki, 2006). وفي سياق متبع أظهرت نتائج دراسة أجريت على 9 دول من دول أوربا الغربية للفترة 1980– 1995م، أنه بحلول عام 1995 تحول الفقر إلى خطر على الشباب في جميع البلدان التي شملتها الدراسة، وارتفع معدل الفقر بالنسبة للفئة العمرية من 18 إلى 30

سنة في جميع البلدان، في حين لوحظ اتجاه معاكس بين كبار السن، لا سيما أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا (Veli-Matti, 2001).

بالمقابل تقلل بعض الدراسات من هذه التداعيات، حيث أفصحت نتائج دراسة شملت 146 دولة نامية ومتقدمة للفترة 1950 الى 1986م، أن التفاوت في الدخل ينخفض بمرور الوقت. كما ينخفض عدم المساواة في نمو الدخل. (Heshmati, 2004)، الأمر الذي دفع بالباحثين للغوص أكثر في عرض ونقاش ما توصلت إليه عدد من الدراسات السابقة من نتائج حول تداعيات العلاقة بين النمو والتفاوت في الدخول على الفقر.

إن العلاقة بين النمو وتفاوت الدخول على الفقر متداخلة وقوية، هذا ما نصت عليه صراحة عدد من الدراسات التي ناقشت هذه المسألة مع إهمالها طبيعة هذا التأثير، حيث أفصحت دراسة أجريت على 96 دولة نامية غطت الفترة 1970–2013م، عن وجود علاقة متداخلة وقوية بين معدل الفقر مقاسًا بمؤشر الاستهلاك الفردي، ومؤشر اللامساواة مقاسًا بمعامل ثايل، ومعدل النمو الاقتصادي مقاسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (عياد، 2016). ولم تشذ عنها ما تبنته نتائج دراسة على الاقتصاد الباكستاني للفترة 1972–2008م، حيث أكدت أن معدلات الفقر تتأثر بمعدلات اللامساوات الدخول (مقاسة بمعال جيني) بالمدى الطويل (Ali, 2010). وأكدت أيضًا دراسة أعدت على 22 دولة من دول أمريكا اللاتينية شملت الفترة 1960– 2007م، على أن العلاقة قوية ومؤثرة بين معدلات الفقر المختلفة واللامساواة (Biggs, et. al., 2010).

بينما كانت دراسات أخرى نتائجها أكثر إفصاحًا ووضوحًا، حيث أظهرت أن العلاقة بين النمو وتفاوت الدخول وتداعياتها على الفقر ترتبط بعلاقة طردية، هذا ما أبرزته عدد من الدراسات كنتائج لها، حيث أظهرت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة

1970– 2013، وجود علاقة طردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة (Theil) في المديين الطويل والقصير. (عياد وين لشهب، 2016، و2016 ,Ayad). وعلى نفس الغرار أظهرت دراسة شملت 123 دولة للفترة 1977– 2007، تؤدي زيادة عدم المساواة إلى زيادة الفقر مباشرة لمستوى معين من النمو (Fosu, 2017). وتبين أيضًا نتائج دراسة على الاقتصاد الباكستاني للفترة 1963 إلى 1995م، إن انخفاض عدم المساواة يساهم في تسريع الحد من الفقر لمستوى معين من النمو، وقد أدى سوء إدارة النمو إلى تفاقم التفاوت في الدخل على المستوى الوطني ولكن بشكل أكبر في المناطق الريفية. وقد ساهمت زيادة عدم المساواة والحفاظ على النمو دون تغيير في ارتفاع الفقر في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية (Syed & Tahir, 1999). كما أفصحت نتائج دراسة أجريت على عدد من دول العالم للفترة 1980– 2004م، عن تأثر مستوى الفقر بعدم المساواة في توزيع الدخول بشكل طردي وصغير (Fosu, 2010). ولم تختلف عن نتائج هذه الدراسات دراسة أجريت على عدد من الدول نامية للفترة 1980– 2010م، حيث بينت نتائجها أنه في عقدي الثمانينات والتسعينات أدى لامساوات الدخول إلى زيادة الفقر بتلك الدول بشكل كبير. أما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرون ظهر انخفاض طفيف في لامساوة الدخول. (Leonardo, 2013). ولم تشطط نتائج دراسة أجريت على دول امريكا اللاتينية عن نتائج الدراسات سالفة الذكر، حيث وجدت أن ارتفع عدم المساواة إلى أعلى مستوياته على مدى العقود الأربعة الأخيرة، وأن الفقر المطلق شهد ارتفاعًا منذ 1980م، ويبرز النمو باعتباره العنصر الرئيسي الكامن وراء الحد من الفقر المدقع (Escosura, 2005). كذلك أكدت دراسة أجريت على 119 دولة نامية للفترة 1970– 2008م، أن العلاقة ذات أثر موجب بين اللامساواة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Imai & Gaiha, 2014).

وفي نفس السياق ولكن في اتجاه معاكس ترى بعض الدراسات السابقة أن انعكاس العلاقة بين النمو والتفاوت على الفقر عكسي الاتجاه. حيث أسفرت نتائج دراسة شملت 89 دولة غطت الفترة الزمنية الممتدة من 1990- 2011، عن أن اللامساواة الدخول والنمو الاقتصادي لهما تأثير عكسي على معدلات الفقير (Dhrifi, 2013). وتؤيد ذلك دراسة أعدت على الاقتصاد الصيني للفترة 1980- 2000م، العلاقة بين معدلات الفقر واللامساواة عكسية، حيث أن الزيادة في اللامساواة يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر. (Yao, et. al., 2004). ولم تذهب بعيد عما سبق نتائج دراسة على الاقتصاد الباكستاني للفترة 1979 الى 2002م، حيث أظهرت وجود مرونة عالية للفقر فيما يتعلق بإجراءات عدم المساواة، الامر الذي يشير إلى أهمية الحد من عدم المساواة في جهود الحد من الفقر. وأن انخفاض مستوى عدم المساواة يساهم في تسريع الحد من الفقر لمستوى معين من النمو (Jamal, 2006). وتوصلت دراسة أجريت على بعض اقتصادات الدول الافريقية أن استجابة متغير الفقر يرتبط بعلاقة عكسية مع متغيري عدم المساواة في الدخول والنمو الاقتصادي (Fosu, 2010). وتفصح دراسة أخرى أجريت على معظم دول لعالم للفترة 1980- 2004م، إن الفقر يتأثر بالنمو الاقتصادي بشكل عكسي وصغير بسبب عدم المساواة في توزيع الدخول (Fosu, 2010). وتظهر دراسة على الاقتصاد الجزائري وجود علاقة عكسية بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي بالمديين القصير والطويل (عياد وين لشهب، 2016، و2016 ,Ayad). أيضا كشفت دراسة أجريت على عدد من اقتصادات الدول العربية (الأردن وتونس، والجزائر ومصر، والمغرب، وموريتانيا واليمن) للفترة 1986- 2012م، إن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتمًا إلى تحسن في وضع الفقراء، وخاصة إذا صاحب هذا النمو إعادة في توزيع الثروة لغير صالح الفقراء، (عبد الكريم وهيبة، 2013). وبرهنت دراسة على عدد من الدول النامية للفترة 1970- 2013م، على وجود علاقة سببية في الاتجاهين بالمدى الطويل

بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي. وهذا يشير إلى أن الفقراء في الدول النامية يستفيدون من ثمار النمو الاقتصادي، وعلى الحكومات الاهتمام بالنمو الاقتصادي واستدامته والتقليص من حدة اللامساواة. (عياد وبلمقداد، 2016).

بالرغم من تضارب تداعيات العلاقة بين النمو والتفاوت على الفقر فيما سبق من دراسات سابقة، إلا أن بعض الدراسات شذت في النتائج التي توصلت إليها عن كل ما تقدم نقاشه وعرضه من دراسات سابقة، حيث تظهر عدم وجود أي علاقة بين التفاوت والفقر في بعض الاحيان، وبين النمو والفقر في أحيان أخرى، حيث برهنت نتائج دراسة شملت عدد من الدول النامية للفترة 1970– 2013م، على عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بالمدى الطويل بين مؤشر اللامساواة ومعدل الفقر (عياد وبلمقداد، 2016). وأتفقت معها درسة على الدول النامية لفترة 1973– 1988م، حيث أثبتت نتائجها أن النمو الاقتصادي لا يحد من الفقر، وأن النمو الاقتصادي لا علاقة له بتفاوت الدخل (Fields, 1989). وترى دراسة أجريت على الاقتصاد الجزائري أنه لا يوجد علاقة بين اللامساواة الدخول والإنفاق الحكومي بالمديين القصير والطويل، في إشارة إلى أن النمو الاقتصادي والتفاوت لا يؤثران في مستوى الفقر بشكل مباشر (عياد، 2016).

إن المتتبع للنقاش السابق وما تم عرضه من تباين وتفاوت في نتائج الدراسات آنفة الذكر حول تداعيات العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي وتفاوت الدخول على الفقر، يرسم انطباع أن التعامل مع هذه المشكلة وايجاد حلول أو سيناريوات للتعامل معها يعد ضرب من الخيال وشيء صعب المنال، إلا أن عدد من الدراسات والأبحاث السابقة قدمت تصور لكبح جماح أو التعامل مع تداعيات العلاقة الأنفة الذكر، حيث ترى العديد من الدراسات أن الحل يكمن في النمو االقتصادي، فتشير دراسة اجريت على

50 دولة نامية ومتقدمة للفترة 1980– 1999م، أن النمو الاقتصادي يمثل وسيلة مهمة للحد من الفقر في المجتمع، وإن العلاقة بين النمو والفقر قوية إحصائيا، وأن النمو الاقتصادي يقلل من الفقر لأن النمو له تأثير ضئيل على عدم المساواة بين المناطق (Adams, 2003). وفي نفس الاتجاه أفصحت دراسة أجريت على 60 دولة نامية إلى أن النمو الاقتصادي يقلل فعلاً من الفقر في البلدان النامية (Adams, 2004). وتتفق مع ما سبق من دراسات نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980– 2013م، حيث بينت أن النمو الاقتصادي يحد من تفاوت الدخول للفترة 1989– 1999 (سراج ونتويس، 2017). وتؤكد دراسة أعدت على 52 دولة نامية ومتقدمة للفترة 1960–2000م، أن التنمية المالية تقلل من عدم المساواة في الدخل من خلال زيادة دخل الفقراء، حيث تشير نتائج الدراسة أن البلدان ذات الوسط المالي الأكثر تطورًا تمنى بانخفاضات أسرع في مقاييس الفقر وعدم المساواة في الدخل (Beck, et. al., 2004). هذا من جانب ومن جانب أخر، تشير دراسة على 12 دولة من دول امريكا اللاتينية للفترة 1970 الى 1994م، أن نمو الدخل ينخفض في المدن والقرى الفقيرة ولكن لا يؤثر في عدم تساوي الدخول (Janvry & Sadoulet, 2000). وكذلك أظهرت نتائج دراسة على الاقتصاد الصيني أن نمو الدخل يتأثر أكثر بالانحفاض في حال المدن الفقيرة إذا كانت مستويات عدم المساواة والفقر منخفضة (Yao, et. al., 2004).

وترى بعضها أن الحل يكمن في حسن استخدام السياسات المالية للدولة. فتؤكد دراسة على الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والمكسيك وبيرو وأوروغواي، أن أدوات السياسة المالية (الضرائب المباشرة والتحويلات النقدية) تقلل من عدم المساواة والفقر في الأرجنتين، البرازيل وأوروغواي، وأنها ذات أثر متدني في كل من بوليفيا والمكسيك وبيرو. كما بينت إن امكانية الحد من تفاوت الدخول والفقر عبر الضرائب التصاعدية المباشرة منخفض وغير فعال، وترى أيضًا أن التحويلات العينية المتمثلة في التعليم

والصحة تساهم في الحد من اللامساواة الدخول في جميع بلدان الدراسة أكثر من التحويلات النقدية. (Lustig, 2013). وتتفق معها دراسة أجريت على اقتصاد غانا للفترة 1960–2013م، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة، أن معدل الفقر يرتبط ارتباط وثيقًا بالإنفاق الحكومي، إذ يساعد الأخير على تقليص معدلات الفقر (Nyarkohl, 2016). على نفس الغرار برهنت دراسة على الاقتصاد الباكستاني أن الفقر يتأثر بالإنفاق الحكومي على المدى الطويل، حيث أن الإنفاق الحكومي له أثر كبير في خلق مناصب الشغل وتقليص معدلات البطالة التي من شأنها تحسين الظروف المعيشية وتقليص معدلات الفقر بالمدى الطويل (Ali, 2010).

في اتجاه أخر يلاحظ أن بعض الدراسات تقدم تفسيرات واقتراحات متباينة للحد من تداعيات العلاقة بين النمو والتفاوت على الفقر، حيث تقدم دراسة "Gupta " دليلاً على أن ارتفاع وتزايد الفساد يزيد من عدم المساواة في الدخل والفقر، وبالتالي من النتائج المهمة أن السياسات التي تحد من الفساد ستقلل على الأرجح من عدم المساواة في الدخل والفقر أيضًا (Gupta et. al., 2002). وتشر دراسة على بعض الدول العربية للفترة 1965– 2009م، أنه على الرغم من تحقيق هذه الدول معدلات موجبة ومستقر للنمو الاقتصادي إلا أن عدالة توزيع الدخول فيها تدهورت على المدى القصير، ولكن انعكست في المدى المتوسط والطويل في تحسين عدالة توزيع الدخل، واستطاعت تلك الدول من تقليل التفاوت بين أفراده، ويرجع ذلك إلى تغليب الحكومات لاعتبارات السياسة الاجتماعية على حساب الاعتبارات الأخرى (عدالة وكبداني، 2013). وتقترح دراسة على الاقتصاد النيجيري أن الحل يكمن في تنظيم النسل، حيث أظهرت إن الزيادة في عدد السكان كان له أثر هام في زيادة معدلات الفقر، وبالتالي تنظيم النسل سيحد من زيادة معدلات الفقر (Abayomi & Odubunmi, 2014). وبينت نتائج دراسة

أجريت على اقتصادات 119 دولة نامية للفترة 1970– 2008م، أن النمو الغذائي هو الأكثر تأثير على الفقر واللامساواة (Imai & Gaiha, 2014).

مما تقدم يمكن تلخيص النقاش في التالي: تشابكت بوصلة تحديد طبيعة أو اتجاه العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي وتفاوت الدخول على الفقر، حيث تركز بعض الدراسات السابقة على قوة وتشابك العلاقة بينهم، وتبرهن أخرى على أن العلاقة بينهم طردية تزايدية، وتؤكد بعضها الآخر أن العلاقة عكسية تناقصية، وتشذ بعضها إلى غيات العلاقة بين هذه المتغيرات. وفيما يخص من تقديم مقترح أو تصور لعلاج تداعيات العلاقة بين النمو والتفاوت على الفقر. فلم تشذ فيها عن تحديد طبيعة العلاقة أو اتجاهها، حيث ترى بعض الدراسات أن الحل يكمن في انتهاج سياسات تحد من الفساد وتؤدي إلى حسن إدارة الموارد، بينما تشير أخرى أن الحل يكمن في تغليب الاعتبارات السياسة الاجتماعية على حساب الاعتبارات الأخرى، وترى بعضها أن الحل يكمن في الحد من زيادة السكان عبر برنامج تنظيم النسل، وتركز إحدى الدراسات على أن النمو الغذائي هو الأكثر تأثيرا على الفقر واللامساواة. ولكن طيف كبير من الدراسات السابقة يرى في النمو الاقتصادي وأنتهاج سياسة مالية جيدة يمثل وسيلة مهمة للحد من الفقر في المجتمع.

دالة ومتغيرات الدراسة:

لم تقدم النظرية الاقتصادية دالة لقياس الفقر، ولكن تزخر الدراسات السابقة التي تم عرض بعضها في هذه الدراسة آنفاً بفرضيات، ودوال ومؤشرات، تساعد على فحص ودراسة، وتحليل تداعيات العلاقة بين النمو الاقتصادي وتفاوت الدخول على الفقر. وعليه تم بناء دالة الدراسة اعتمادا على أبرز المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة في بناء وتحليل دوالها مع التركيز على الدراسات ذات البنية الاقتصادية والبيئات المشابهة للبيئة الليبية من حيث كونها دول نامية وتتميز بثروات طبيعية (عياد وين

لشهب، 2016، و عياد وبلمقداد، 2016، و عياد، 2016، و Fosu, 2017, Dhrifi, 2013, Ayad, 2016)، وبالتالي تم صياغة دالة الدراسة على النحو التالي:

$$POV = f(GRW, INQ, INF, Ps_{it}) \quad (1)$$

$$\Sigma POV_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Sigma GRW_{it} + \beta_2 \Sigma INQ_{it} + \beta_3 \Sigma INF_{it} + \beta_4 \Sigma Ps_{it} + \Sigma\varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث يعبر عن معدل الفقر (معدل الاستهلاك الفردي)للدولة (i) في الفترة (t) بـ (POV_{it})، ويعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة (i) في الفترة (t) بـ (GRW_{it})، ويعبر عن مؤشر اللامساواة بمؤشر (Thiel) للدولة (i) في الفترة (t) بـ (INQ_{it})، ويعبر عن معدل التضخم للدولة (i) في الفترة (t) بـ (INF_{it})، ويعبر عن الاستقرار السياسي والأمني للدولة (i) في الفترة (t) بـ (Ps_{it}).

واستخدم لقياس العدالة التوزيعية للدخل مؤشر يعرف بمؤشر (Theil)، وهو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، ويحسب عبر العلاقة الرياضية التالية (Bhattacharya & Sinha, 2015):

$$T_{(j)} = INQ_{it} = \Sigma i_{(j)} \, y_{i(j)} \ln (y_{i(j)} / p_{i(j)}) \quad (3)$$

حيث: يعبر عن مؤشر (Theil) الذي يعبر عن حصة السكان من الدخل بـ ($T_{(j)}$= INQ)، ويعبر عن الدخل للمجموعة (i) من الأفراد للفترة (j) بـ (y)، ويعبر عن عدد الإفراد بـ (p).

تقدير دالة الدراسة:

عند التعامل مع سلاسل ذت طابع زمني يجب الكشف عن آثار الزمن على هذه السلاسل، وما إذا تعاني بعض أو كل تلك السلاسل من آثار الزمن عليها، الأمر الذي يجنب الاعتماد على نتائج زائفة، هذا من جانب ومن جانب أخر يساعد على

اختيار المنهجية المناسبة التي تمكن من تفسير التغيرات التي تحدث للمتغيرات أو المتغير التابع لدلة أو دوال الدراسة، وبالتالي تم أجراء هذا الاختبارات والحصول على النتائج الظاهرة بالجدول التالي:

جدول (1) يوضح ملخصا لنتائج اختبارات جذور الوحدة (ADF & PP) الخاصة بمتغيرات دالة الدراسة

Variables	Unit Root Tests	Constant	Trend with constant
POV	ADF	I_1	I_1
	PP	I_1	I_1
INQ	ADF	I_2	I_2
	PP	I_2	I_2
GRW	ADF	I_1	I_1
	PP	I_1	I_1
INF	ADF	I_1	I_1
	PP	I_1	I_1
Ps	ADF	I_2	I_2
	PP	I_2	I_2

أظهرت نتائج اختبارات جذور الوحدة بأسلوب (Augmented Dickey-Fuller - ADF) عدم استقرار متغيرات دالة الدراسة عند المستوى ولكن بأخذ الفروق الأولى استقر بعضها ولم تستقر أخرى، ولكن عند أخذ الفروق الثانية لباقي المتغيرات استقرت جميعها، ولم تشذ نتائج اختبارات جذور الوحدة بأسلوب (Phillips-Perron - PP). عن سابقتها.

نتائج تقدير دالة الدراسة بـ "V. Autoregressive Model" :

للتخلص من آثار الزمن على متغيرات دالة الدراسة وبعد التأكد من درجة التخليف المثلى وذلك عن طريق اختبارات "Lag Length"، عليه ثم إعادة صياغة دالة الدراسة على النحو التالي:

$$\Sigma POV = C_1 \Sigma POV_{-1} + C2 \Sigma INQ_{-1} + C_3 \Sigma GRW_{-1} + C_4 \Sigma INF_{-1} + C_5 \Sigma PS_{-1} + C_6 \quad (4)$$

وبتقدير الدالة رقم (4) تم الحصول على النتائج التالية:

$$POV = 0.887474_{0.0052}\, POV_{-1} + 697.4705_{0.0989}\, INQ_{-1} - 0.026768_{0.0284}\, GRW_{-1} - 2.800067_{0.4525}\, INF_{-1} + 24.60521_{0.3814}\, PS_{-1} + 171.5849_{0.2021} \quad (5)$$

أسفرت نتائج تقدير دالة الدراسة على أن مستويات الفقر (POV_{-1}) للسنة السابقة على مستويات الفقر للسنة التي تليها (POV) ترتبط بأثر طردي، مما يشير إلى أن مستويات الفقراء في ليبيا لا يعاني منها المواطن خلال الفترة التي يعيشها فحسب، بل أن لها أثر متسلسل عبر الزمن، مما يشير إلى أن ارتفاع أعداد الفقراء وتداعياته على حياة المواطن الاقتصادية بشكل متتابع عبر الزمن. وبالتالي يجب أن ينتبه صانع السياسات ومتخذ القرار بالاقتصاد الليبي إلى أن الإهمال في معالجة أو الحد من الفقر في ليبيا سيكون له تداعيات متصاعدة وظاهرة بالمدى القصير مما ينبيء بتفاقم المشكلة بالمدى الطويل وسيصبح التعامل معها أكثر تشابكًا وتعقيدًا.

إذا رفعنا مستويات القبول بخطأ معنوي إلى 10%، فإن تفاوت الدخول (INQ_{-1}) بين موظفي الدولة بالقطاع العام في الدولة الليبية تتمتع بمرونة عالية جدًا بالنسبة للفقر للسنة التي تليها (POV). أي أنه كلما زاد معدلات تفاوت الدخول لموظفي القطاع العام، فأن ذلك سيؤدي إلى تداعيات متزايدة بشكل كبير في مستويات الفقر، وذلك في الاتجاه الطردي للسنة التالية، مما يشير إلى أن تفاوت الدخول في ليبيا سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر مستقبلاً. وبالتالي هذا يشير إلى أهمية الحد من تفاوت الدخول في جهود الحد من الفقر، وأن انخفاض مستوى عدم المساواة يساهم في تسريع الحد من الفقر، وهذا ما أكدته دراسة "Jamal" على الاقتصاد الباكستاني (Jamal, 2006).

ويشير متغير حصة أو نصيب الفرد من الناتج المحلي للسنة السابقة (GRW_{-1}) إلى أن لها آثار عكسية على مستوى الفقر للسنة الحالية (POV)، مما

يشير إلى أنه كلما تدنت حصة الفرد من ثمرة النمو الاقتصادي للسنة الحالية أدى ذلك إلى تداعيات متزايدة على مستويات الفقر للسنة اللاحقة، وبالتالي كلما زادت حصة الفرد من الناتج المحلي الأحمالي سيكون له أثر في المدى القصير على مستويات الفقر بليبيا. كما اظهرت نتائج التحليل عدم وجود آثار على مستويات الفقر (POV) في الاقتصاد الليبي لكل من متغيري معدل التضخم (INF_{it})، ومتغير الاستقرار السياسي والأمني للدولة (Ps_{it}).

والنتائج هذه تترجمها وتفسرها بشكل دقيق التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الرقابية بالدولة الليبية، بل توثقها وتعترف بها بشكل رسمي، حيث أظهر تقرير ديوان المحاسبة بطرابلس، أن نحو 8% من موظفي القطاع العام (وتحديدًا تسع قطاعات) يتقاضون 2.5 ضعف مرتب القطاعات الأخرى، حيث تجاوز متوسط دخلهم الشهري الـ 2000 د.ل، بينما باقي موظفي الدولة الليبية أي نحو 92% (20 قطاع) وبمتوسط دخل شهري 800 د.ل تقريبًا (تقرير ديوان المحاسبة، 2017). واللافت للانتباه أن نحو 100% من إيرادات الدولة الليبية السيادية تتدفق لخزانة الدولة من الموارد طبيعية بالدولة، أي لا يوجد أي فضل لحكومة أو جهة ما في أحداثها، ولا تقدم تلك الفئات التسع أي قيمة مضافة حقيقة للنمو الاقتصادي الليبي، ومع هذا تتنعم تلك الفئة بالثروة مستغلة نفوذها لتشريع القوانين الصادرة بدون دستور رسمي للدولة، لإحداث إدارة غير رشيدة بالمال العام ومساهمة في عدم الاستقرار أو تنمية حقيقة بالاقتصاد الليبي.

النتائج:

1- يؤثر متغير مستويات الفقر (POV_{-1}) للسنة السابقة على السنة التي تليها (POV) بأثر طردي.

2- تفاوت الدخول (INQ_{-1}) يتمتع بمرونة عالية جدا بالنسبة للفقر للسنة التي تليها (POV) ويرتبط بعلاقة طردية معه.

3- لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي السابقة (GRW_{-1}) آثار عكسية على مستوى الفقر للسنة الحالية (POV).

4- عدم وجود آثار على مستويات الفقر (POV_{it}) في الاقتصاد الليبي لكل من متغيري معدل التضخم (INF_{it})، ومستوى الاستقرار السياسي والأمني للدولة (Ps_{it}).

التوصيات:

- العمل على وضع برنامج إصلاح اقتصادي يحد من مستويات عدم مساواة الدخول، هذا من شأنه أن يساهم في تسريع الحد من الفقر.

- يوصى بإلغاء التشريعات والقوانين التي تسببت في تفاوت الدخول بالدولة الليبي، أو زيادة حصة الفرد من ثمرة النمو الاقتصادي بنفس قيمة الدخول التي تتمتع بها الفئات بالقطاعات التسع المشار إليها في تقارير المؤسسات الرقابية والتي تتنعم بالثروة الليبية، لأنه سيكون له أثر مباشر في المدى القصير على مستويات الفقر في ليبيا.

- يساهم النمو الاقتصادي وأنتهاج سياسة مالية مدروسة بشكل علمي في الحد من الفقر في المجتمع، وبالتالي يوصى برفع الاهمية النسبية للإنفاق العام عبر تقديم الإنفاق بشكل عيني عبر خدمات فعلية للصحة والتعليم والدعم السلعي وذلك الحد من تفاوت الدخول والفقر بالبلاد.

- إن السياسات التي تحد من الفساد ستقلل على الأرجح من عدم المساواة في الدخل والفقر أيضًا.

- مكافحة الفساد وسوء إدارة الموارد، في الحد من الفقر وتفاوت الدخول يكمن في انتهاج سياسات تحد من الفساد وتؤدي إلى حسن إدارة الموارد.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- البشير، عبد الكريم وسراج، هيبة. (2013). "تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية". مجلة اقتصادات شمال افريقيا، 09(11)، 01-22.

- ديوان المحاسبة الليبي. (2017). "التقرير العام لسنة 2017". طرابلس، ليبيا، 01-920.

- سراج، وهيبة وناويس، أسماء. (2017). "التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر". مجلة الاقتصاد والمالية، 03(01)، 67- 78.

- عدالة، العجال وكبداني، سيدي. (2013). "قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية". مجلة دفاتر اقتصادية، 04(07)، 81- 100.

- عياد، هشام وبن لشهب، حمزة. (2016). "أثر النمو الاقتصادي وعدم اللامساواة على معدلات الفقر- دراسة حالة الحزائر للفترة 1970- 2013". المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، (6)، 126- 145.

- عياد هشام. (2017). "أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970- 2015- دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ذي العتبات". مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، (3)، 97- 106.

- عياد هشام. (2019). "أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر في الدول النامية- دراسة قياسية للفترة 1970- 2013". مجلة رؤى اقتصادية، (10)، 71-91.

– عياد، هشام وبلمقداد، مصطفى. (2016). "العلاقة بين معدل الفقر واللامساواة والنمو الاقتصادي في الدول النامية باستعمال منهجية Toda- Yammoto". مجلة التكامل الاقتصادي، 04(03)، 31– 52.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- A. Dhrifi(.2013). "Financial Development and Poverty: What Role for Growth and Inequality". International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 03(03), 119- 129.
- A. E. Janvry & E. Sadoulet. (2000). "Growth, poverty & inequality in Latin America: A causal analysis, 1970- 1994. Review of Income and Wealth, 46(3), 267- 287.
- A. Heshmati. (2004). "Growth, inequality and poverty relationships". IZA Discussion Paper Series, (1338), 4- 28.
- A. K. Fosu. (2010). "Does inequality constrain poverty reduction programs? Evidence from Africa". Journal of Policy Modelling, 32, 818-827.
- A. K. Fosu. (2010). "Inequality, income and poverty: comparative global evidence". WIDER Working Paper, (93), 3- 17.
- A. K. Fosu. (2017). "Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: Recent global evidence". Research In Economic, 71, 306- 336.
- Ali. S., (2010). "Does the choice of government expenditure affect poverty? Time series evidence from Pakistan". In international Conference on Applied Economics- ICOA, 03-09.
- B. Biggs, L. King, S. Basu, & D. Stuckler. (2010). "Is wealthier always healthier? The impact of national income level, inequality, and poverty on public health in Latin America". Social Science & Medicine, 71, 266-273.
- F. G. Leonardo. (2013). "Recent Trends in Inequality and Poverty in Developing Countries". Documento de Trabajo, (151), 04- 106.
- G. S. Fields. (1989). "Changes in Poverty and Inequality in Developing Countries". World Bank Research Observer, 04(2), 167-185.

- H. Jamal. (2006). “Does inequality matter for poverty reduction? Evidence from Pakistan’s poverty trends”. The Pakistan Development Review, 45(3), 439- 459.
- Imai. Katsushi S. and Raghav Gaiah. (2014). “Dynamic and Long-term Linkages among Growth, Inequality and Poverty in Developing Countries”. SSRN Electronic Journal, (1410). 01- 62.
- J. Bhattacharya & A. Sinha. (2015). “Inequality in per capita water availability: a Theil’s second measure approach”. Journal of Desalination and Water treatment, 27(01), 136- 144.
- K. Ayad. (2016). “Poverty, Inequality and economic growth Algeria: An ARDL approach”. Journal of Social and Economic Statistics, 05(1), 1- 20.
- L. P. Escosura. (2005). “Growth, inequality and poverty in Latin America: Historical evidence, controlled conjectures”. Economic History and Institutions Series, 05-41(04), 1-58.
- N, Lustig. (2013). “The impact of taxes and social spending on inequality and poverty in Argentina, Bolivia, Brazil, Mexico, Peru and Uruguay: An overview”. Society for the Study of Economic Inequality-ECINEQ. Working paper, (315), 2- 29.
- R. H. Adams. (2003). “Economic growth, inequality, and poverty”. Policy Research Working Paper, (2972), 05- 48
- R. H. Adams. (2004). “Economic Growth, Inequality and Poverty: Estimating the Growth Elasticity of Poverty”. World Development, 32(12),1989- 2014.
- S. Gupta, H. Davoodi, & R. Alonos-Terme. (2002). “Does corruption affect income inequality and poverty?”.Economics of Governance (Econ.Gov.),03. 23-45.
- S. Syed & S. Tahir. (1999). “Dynamic of growth, poverty, and inequality in Pakistan”. The Pakistan Development Review, 38(4), 837-858.
- S. Yao, Z. Zhang, & L. Hanmer. (2004). “Growing inequality and poverty in China”. China Economic Review, 15, 145- 163.

- Sunkanmi, O. A. & Abayomi, O. O., (2014). ”Testing Public Expenditure and Poverty Reduction Nexus in Nigeria”. Developing Country Studies, 04(6), 116- 123.
- T. Beck, A. Demiguc-Kunt & R. Levine. (2004). “Finance, inequality and poverty: Cross-Country evidence”. Working Paper, (10979), 2- 47.
- T. Tachibanaki. (2006). “Inequality and poverty in Japan”. The Japanese Economic Review, 57(1), 01- 27.
- The World Bank. Libya.
https://data.worldbank.org/country/libya?view=chart.
[Accede, 15 March 2020].
- Veli-Matti. (2001). “Trends of Poverty and Income Inequality in Cross-National Comparison”. Luxembourg Income Study Working Paper Series,(272), 04- 37.
- Worldwide Governance Indicators. Political Stability and Absence of Violence/Terrorism Country Libya.
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports.
[Accede, 26 February 2020].

قائمة الملاحق

ملحق (1) نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي الخاص بدالة الدراسة

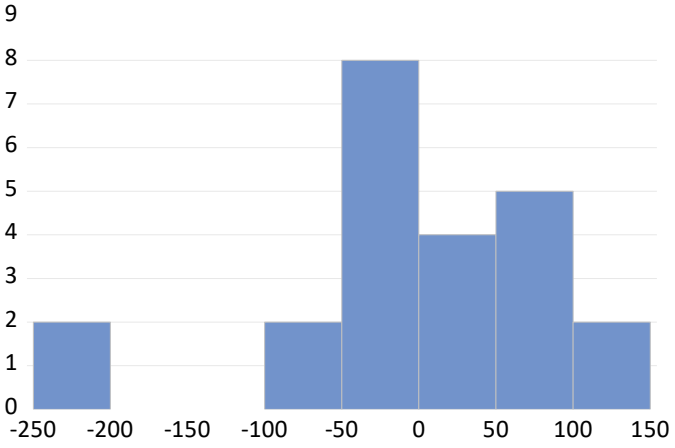

Series: Residuals	
Sample 1997 2019	
Observations 23	
Mean	7.72e-14
Median	-1.272763
Maximum	132.1075
Minimum	-228.2449
Std. Dev.	90.27269
Skewness	-0.940637
Kurtosis	3.858462
Jarque-Bera	4.097978
Probability	0.128865

ملحق (2) نتائج اختبارات الارتباط الذاتي للمتغير العشوائي الخاص بدالة الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.225052	Prob. F(2,15)	0.3215
Obs*R-squared	3.229344	Prob. Chi-Square(2)	0.1990

ملحق (3) نتائج اختبارات تباين حد الخطأ للمتغير العشوائي الخاص بدالة الدراسة

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.393301	Prob. F(5,17)	0.0811
Obs*R-squared	9.501651	Prob. Chi-Square(5)	0.0907
Scaled explained SS	7.418971	Prob. Chi-Square(5)	0.1913

ملحق (5) نتائج اختبار أستقرار دالة الدراسة